

الطبا بالضم حوص القل الواحدة ظفنة وفي الحديث أقبلوا
من الحيات ذالطفتين والابتراكه شبه الخطين على الأرو
بالطفتين واما قيل البده الحية طفنة على معنى ذالطفة
قال الشاعر كما يدل الطفتي من رقة الراقي أي ذوات
الطفا وتدبى التي باسم ما حاوره انتهى وصدر هذا
المعنى بدلونهما من بعد عزها ولا بد في كل من النجى والنهى
ان يكون مشتملا على المستثنى منه يخرج ما اذا انقضت
النجى او النهى فلا يثبت له حكم هذا القسم نحو ما شئت
احدنا الا يزيد او لا تأكلوا الا لله الا عمرا وكذا اذا ان
انقضت بالحال نحو ما مرت بأحد الافياء الا يزيد
فهذا الوجه بمنزلة ما لا نجى فيه ولا نهى انه المعنى
المسا الا يزيد او أكلوا اللحم الا غمرا او ما رتبهم فاجاب
الا يزيدانما وهو الذي ذكر فيه المستثنى منه **حازمة** اي
المستثنى عنه المصيرين **البدل** من المستثنى منه وهو
بدل بعض من كل واغترص على مذهب المصيرين
بأن بين احدهما ان بدل البعض لا بد له من راحة ولا
ضمير يعود على البدل منه في نحو حاجتي احد الأزيد
في اكلت الرغيف ثلثه وثانيتها ان بينهما مخالفة في
النجى والاحتجاب فان البدل موجب والمبدل منه ممتنع
واجيب عن الأول بان القمير مقدر ونقد بوجه الأزيد
منهم واجاب البدر الدامى عن بان لم يشترط القمير
في بدل البعض من حيث هو ضمير واما اشتراطه من
حيث هو راحة فاذا وجد الربط بدونه حصل
الغرض من غير محو وعلى اشتراط وجوده وهما الابد
محقق بدونه وذلك لان الاو با بعدها من تمام

الكلام

الكلام الاول والاخراج الثاني من الاول فعلم انه
بمقصد يحصل الربط بذلك وينتج الى ضمير مختلف
فيضت المال بعضه وعن الثاني بان بدل من الاول
في عمل العامل منه ونحو الفها بالنجى والانتفاء لا يمنع
البدلية لان مذهب البدل ان يجعل الاول كأنه لم يبدل
والثاني في موضعه وقد قال ابن الصانع لعلم ان
البدل في الاستثنا انما المراد منه وقوعه مكان المبدل
منه فاذا قلت مقام احد الا زيد هو البدل والذي يقع
موقع احد فليس زيد وحده بدلا من احد قال والا
زيد هو الاحد الذي نعتت عنه القيام فالزيد بيان
للأحد الذي عنت ثم قال بعد ذلك فعلى هذا
البدل في الاستثنا اشبه ببدل التي من التي من بدل
البعض من الكل وقال في موضع آخر لو قيل ان
البدل في الاستثنا ضم على حدته ليس من تلك الاعمال
التي ثبتت في غير الاستثنا كان وجها وهو الحق انتهى
وقال الرضوي لا يمنع من المخالف بين البدل والمبدل
منع الحرف المقتضى لذلك كما حاز في الصفة فنسب
ما رتب برجل لا طرف ولا كرم جعلت حرف النجى مع
الاسم بعده صفة لرجل والاعراب على الاسم كذلك
تعمل في نحو حاجتي احد الأزيد بدلا والاعراب على
الاسم كذلك تعمل في نحو حاجتي المحو الا يزيد بدلا
فان قلت هل نحو المخالف في غير الاستثنا قلت قال
ابن الدهان في الفرة ليس في المبدلات ما يخالف البدل
علم المبدل منه الا في الاستثنا وحده وذلك انكلا اذا قلت
مقام احد الا زيد فقد نعتت القيام عن احد واثبت